العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

حملة اعتقالات في إيران لمنع تجدد احتجاجات الوقود في ذكراها الثانية

حالة غليان في الشارع الإيراني بسبب الأزمات أبرزها الطاقة والجفاف

احتجاجات 2019 كابوس للسلطات الإيرانية تخشى عودته

يعيش الإيرانيون أوضاعا معيشية صعبة وأزمات متعددة ما يجعلهم جاهزين للنزول إلى الشارع والاحتجاج، وهو ما تدركه السلطات وتستعد له بحملة اعتقالات للناشطين وتهديد عائلات ضحايا احتجاجات نوفمبر 2019 لعدم إحياء ذكرى مقتل أبنائها خشية تحولها إلى مظاهرات ناقمة.

طهران – كثفت قوات الأمن الإيرانية من حملة الاعتقالات ضد الناشطين والمعارضين في الأيام الماضية، مع اقتراب الذكرى الثانية لاحتجاجات الوقود، والتي تخشى السلطات من تجددها خصوصا مع الوضع المعيشي المتأزم للمواطنين.

وتكررت عمليات الاعتقال حيث أعلنت دائرة الاستخبارات التابعة للحرس الثوري الإيراني في محافظة أصفهان وسط البلاد مساء الأحد عن اعتقال عناصر مجموعة مناهضة للثورة في المحافظة "كانوا يخططون لزعزعة الأمن العام في المحافظة".

وقال روح الله حكيمي فر مسؤول قسم العلاقات العامة في فيلق صاحب الزمان بمحافظة أصفهان إن "أعضاء هذه المجموعة المناهضة للثورة كانوا يخططون لإثارة الأجواء في مواقع التواصل الاجتماعي والأجواء الحقيقية ضد أمن الشعب، لكنهم خضعوا للرقابة والرصد من منظمة استخبارات الحرس الثوري بفيلق صاحب الزمان وتم اعتقالهم قبل قيامهم بأي خطوة معادية".

وتابع "تم كشف وضبط عدد من الأسلحة والذخائر التي كانت بحوزة هذه المجموعة".

وقبلها بيومين أعلنت قوات فيلق الإمام الحسن المجتبى بمحافظة البرز الواقعة غرب العاصمة طهران، أنها طاردت قادة حركة "الانتفاضة البيضاء" التي دعت الخميس إلى تنظيم احتجاجات بالتزامن مع ذكرى انتفاضة نوفمبر 2019.

وذكرت وكالة أنباء "فارس نيوز" التابعة للحرس الثوري أن "قوات فيلق الإمام الحسن المجتبى بمحافظة البرز وعاصمتها مدينة كرج تمكنت من اعتقال قادة حركة الانتفاضة البيضاء خلال عمليات نفذتها في المحافظة".

أحمد وحيدي

أعداء إيران يخططون لاحتجاجات في نوفمبر كما حدث في 2019

وأضافت أن "الحركة كانت تخطط لزعزعة أمن واستقرار المحافظة وباقي مناطق البلاد، وذلك من خلال تنفيذ عمليات تخريبية".

و"حركة الانتفاضة البيضاء" ظهرت مؤخرا في إيران ويقودها شخص يدعى الدكتور سايان الذي دعا الأسبوع الماضي الإيرانيين إلى تنظيم احتجاجات يكون مركزها وسط طهران.

وأبقت قوات الحرس الثوري هوية المعتقلين وعددهم من قادة الحركة "سرية" ولم تكشف أي معلومات في هذا الصدد، مشيرا إلى أنها "تقوم بتعقب جميع عناصر هذه الحركة".

وفي سبتمبر الماضي أعلنت وزارة المخابرات الإيرانية اعتقال أحد قادة الحركة، فيما قالت وكالة أنباء "خبر أون لاين" إن المعتقل يدعى محمد حسين بور أحد قادة حركة الانتفاضة البيضاء.

وكان عدد من المسؤولين في حكومة إبراهيم رئيسي حذروا في وقت سابق من تكرار الاحتجاجات في نوفمبر الجاري كما حدث في الشهر ذاته عام 2019 بعدما رفعت السلطات أسعار البنزين إلى ثلاثة أضعاف.

وعبر وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدي نهاية شهر أكتوبر الماضي عن مخاوف رسمية من إمكانية خروج مظاهرات في الذكرى الثانية لاحتجاجات الوقود التي أودت بحياة العشرات وتوقيف المئات، وذلك إثر اضطرابات شهدتها محطات البنزين في جميع أنحاء إيران جراء عطل برمجي أثر على نظام الدفع بالبطاقات المدعومة وسط انتشار لقوات الأمن في بعض هذه المحطات.

وقال وحيدي إن أعداء إيران يخططون لاحتجاجات في نوفمبر كما حدث في 2019 وأن توقف محطات الوقود في إيران هي بداية لخلق المظاهرات.

واندلعت في نوفمبر 2019 احتجاجات في نحو 700 موقع داخل إيران، بعدما رفعت السلطات أسعار الوقود من دون سابق إنذار، واستمرت الاحتجاجات عشرة أيام ألقت فيها السلطات القبض على 7113 شخصا.

وأقر مسؤولون إيرانيون بأن السلطات مسؤولة عن قتل 80 في المئة من ضحايا احتجاجات نوفمبر 2019.

وقالت وزارة الداخلية آنذاك إن عدد قتلى احتجاجات نوفمبر التي اندلعت في أنحاء إيران بسبب رفع أسعار الوقود، أقل من 225 شخصا، لكن تقديرات غير حكومية أشارت إلى أن العدد الحقيقي أكبر بكثير.

وتشير تقديرات غير حكومية إلى أن أعداد الضحايا تتراوح بين 300 و3000 قتلوا على أيدي قوات الأمن.

ووفقا لتقرير نشرته وكالة رويترز في ديسمبر 2019، فإن المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي أمر في اجتماع مع مسؤولين حكوميين في السابع عشر من نوفمبر 2019، بعد يومين من بدء الاحتجاجات، بإنهاء الاضطرابات، قائلا إن "الجمهورية الإسلامية في خطر".

ويقول محللون إن السلطات الإيرانية لديها تقارير استخباراتية حول حالة الغليان في الشارع الإيراني واستعداد المواطنين المتأزمين معيشيا إلى الخروج للشارع عند إطلاق أي شرارة لتنظيم عملية احتجاجية مماثلة لما جرى في 2019 على خلفية أزمات متعددة أبرزها الطاقة والجفاف التي بالفعل شهدت خروج مظاهرات بسببها.

وتسعى السلطات لكتم الأصوات التي تحاول إحياء هذه الذكرى، فقد ذكر نشطاء حقوقيون أن قوات الأمن الإيرانية تضغط على عائلات ضحايا احتجاجات نوفمبر 2019 لحملها على التخلي عن إحياء ذكرى أحبائها.

وقال الناشط الحقوقي بوران ناظمي في تصريحات لقناة "إيران انترناشيونال"، إن عملاء وزارة الاستخبارات هددوا العائلات بأنها "ستتحمل المسؤولية" إذا حدث أي شيء في احتفالات الذكرى السنوية التي أقامتها.

وأضاف ناظمي أن القوات الأمنية هددت أيضا النشطاء، الذين سبق أن حُكم عليهم بسبب أنشطتهم السياسية، بأن الأحكام مع وقف التنفيذ سيتم تنفيذها إذا شاركوا في أي تجمعات أو احتفالات لتكريم ضحايا الاحتجاجات.

وإذا كان الكثير من الإيرانيين مستعدين للخروج إلى المظاهرات رغم ما تشهده من مخاطر على حياتهم بسبب قمع السلطات، فإن البعض الآخر الأقل جرأة بات تحت وطأة الأزمات النفسية التي أدت إلى تزايد حالات الانتحار في البلاد.

وقد نشرت صحيفة "اعتماد" الإيرانية الإصلاحية تقريرا عن تفاقم حالات الانتحار في إيران، مستندة إلى دراسات وتقارير حكومية حصلت عليها، مذكرة بأن نسبة المقدمين على الانتحار تزداد بمعدل 4 في المئة سنويا.

وأوردت الصحيفة أن العام الماضي شهد 3589 حالة انتحار، وهو أعلى رقم على الإطلاق في تاريخ إيران، فضلا عن الحالات التي يتم حجبها من قِبل الأهالي لأسباب اجتماعية، خصوصا في أوساط النساء.

وتنشر وسائل التواصل الاجتماعي في إيران بشكل متكرر قصصا وأحداثا عن حالات انتحار، حتى أنها صارت الأكثر رواجا وجذبا للانتباه.

وحسب دراسات منظمة الصحة العالمية، فإن المُعدل السنوي للانتحار في إيران هو 5.3 حالة انتحار لكل 100 ألف مواطن في العام، ونسبة الرجال هي تقريبا ضعف نسبة النساء المنتحرات، كما أن الانتحار في أوساط المتزوجين أعلى مقارنة بأوساط العزاب.

أهداف فرنسا في المحيط الهادئ أبعد من تطبيق القرارات الأممية

باريس – تشارك القوات الفرنسية إلى جانب ثماني دول أخرى بمهمّة مراقبة من قاعدة فوتينما الأميركية في أوكيناوا، جنوب غرب اليابان بهدف فرض احترام العقوبات الأممية على بيونغ يانغ، لكن الهدف الحقيقي أبعد من أن يكون مراقبة تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ليتضمن إبراز قوة فرنسا وإثبات وتأمين مصالحها في المنطقة.

ويقوم أفراد طاقم طائرة فالكون 200 تابعة لحرس البحرية الفرنسية بمراقبة سطح البحر الأصفر عبر الرادار ومناظير لمراقبة أي نقل بضائع غير شرعي موجّه إلى كوريا الشمالية.

ويجمع الطاقم أكبر قدر ممكن من المعلومات المرئية والتقنية لإرسالها إلى الأمم المتحدة والتي قد تشكل إذا أظهر تحقيقها انتهاكا لقراريها 2375 و2397 المعتمدين عام 2017 ضد كوريا الشمالية، قضية ضد السفن وأصحابها.

وفي نفس الوقت تتيح هذه المهمة زيادة دور فرنسا التي كشفت عام 2019 عن استراتيجية دفاع واسعة النطاق في منطقة المحيطين الهندي – الهادئ حيث تعدّ مع أراضيها ما وراء البحار 1.6 مليون نسمة ومنطقة اقتصادية خالصة بمساحة 9 ملايين كلم مربع.

وقال هوغو ديسي المحلل في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن إن تحرك فرنسا يدل أيضا على "اهتمامها بالمنطقة خارج أولوياتها الخاصة في منطقة المحيطين الهندي – الهادئ".

وتعتبر المنطقة استراتيجية أيضا بسبب الطموحات المتنامية للصين في الأراضي والتوتر الصيني – الأميركي.

وتؤكد هذه المهمات "قدرة العسكريين الفرنسيين على العمل مع شركائهم وحلفائهم وتساهم في مصداقية فرنسا كقوة، ولو ثانوية في المحيط الهادئ".

وتحدث فرنسوا هيسبورغ من مؤسسة الأبحاث الاستراتيجية عن "تطابق في المنطق" بالنسبة إلى فرنسا. وذكر أن كوريا الشمالية "تخوض عملية تسلح نووي، وفرنسا بالتالي متواجدة أيضا بصفتها قوة نووية تسهر على استدامة نظام الحد من انتشار الأسلحة".

وأضاف ديسي "هذه المبادرات يثمنها من جانب آخر شركاء فرنسا في المنطقة الذين يعتبرون أن الوضع في شبه الجزيرة الكورية يبقى مقلقا بشكل خاص".

وكانت الكتيبة التابعة للأسطول 25 – إف التي وصلت في منتصف أكتوبر إلى بولينيزيا الفرنسية حيث مقرها، تقوم حتى الجمعة الماضي بمهمة مراقبة احترام العقوبات الأممية على بيونغ يانغ.

وقال غيوم قائد الكتيبة والذي لم يشأ الكشف عن اسمه بالكامل "الأمم المتحدة تعطينا معلومات حول السفن التي يشتبه في قيامها بأعمال غير شرعية" تعد من خلالها خطة رحلة كل مهمة.

ويملك أفراد الطاقم الستة لإنجاز مهمتهم رادارا يرصد الصدى على سطح المياه ونظام "آيه.آي.أس"، وهي مؤشرات لاسلكية ترسلها السفن بما يشمل معلومات متعددة حول هويتها وطريق ملاحتها.

لكن الوسيلة الأفضل في نظرهم تتمثل بقيام اثنين من المراقبين بمسح البحر بمنظارهما والتقاط الصور. ويقول غيوم "نحن عيون الأمم المتحدة في منطقة العمل".

وخلال قيام الطاقم بالمهمة، فجأة ساد التوتر لدى الفريق، فقد رصد سفينة أوقفت تشغيل نظام "آيه.آي.إس"، وهو تصرف مشبوه عموما.

وقام الطيارون بتغيير مسار الطائرة، ونفذوا طلعتين على ارتفاع أقل من 500 قدم (150 مترا) للتحقق من اسم السفينة المكتوب على الخلف، مع الاتصال بها بجهاز اللاسلكي.

وقبيل الإقلاع، شدد غيوم على أهمية إرسال "رد ودي ومهني" خلال هذه الاتصالات. وأضاف "في إطار من التوتر الدولي في المنطقة، الهدف ليس تأجيج الوضع، يجب إبداء حزم لكن مع لباقة".

المنطقة استراتيجية لفرنسا أيضا

مقاضاة «إف.بي.آي» لمراقبته مسجدا

واشنطن – تنظر المحكمة العليا في الولايات المتحدة في شكوى قدّمها ثلاثة مسلمين يتهمون مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف.بي.آي" بمراقبتهم في أحد المساجد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 من دون أي سبب غير انتمائهم الديني.

ويقول الرجال الثلاثة وهم إمام المؤسسة الإسلامية في مقاطعة أورانج ياسر فازاجا وعلي الدين مالك وياسر عبدالرحيم إن "إف.بي.آي" أرسل مُخبرا إلى عدد من المساجد في المقاطعة بين عامي 2006 و2007 لجمع معلومات عن المصلين.

وقال أهيلان أرولانانثام المحامي لدى الاتحاد الأميركي للحريات المدنية الذي سيمثّل مقدّمي الشكوى أمام المحكمة العليا إن "'إف.بي.آي' دفع أموالا لمُخبر لديه سجل إجرامي للتغلغل في هذه المساجد".

وأشار إلى أن المُخبر "قدّم نفسه على أنه شخص اعتنق الإسلام ومتشوق لاكتشاف جذوره الجزائرية – الفرنسية".

وأضاف المحامي أن الشرطة الفيدرالية "طلبت منه أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات" عن المصلين من "أرقام الهواتف إلى عناوين البريد الإلكتروني، وأن يسجّل المحادثات سراً".

وأفاد الإتحاد الأميركي للحريات المدنية أن المُخبر سجّل صلوات الجماعة في المسجد وخبّأ جهاز تسجيل في مفتاح سيارته كما سجّل مقاطع مصوّرة في المساجد والمنازل والمحال التجارية.

وذكر أرولانانثام أن المُخبر حاول بطلب من "إف.بي.آي" التحريض على العنف، لكنه أثار خوف الناس بتعليقاته حول التفجيرات والجهاد والحروب في العراق وأفغانستان، حتى أنهم أبلغوا عنه مكتب التحقيقات الفيدرالي.

إثر ذلك رفع إمام المسجد واثنان من المصلين شكوى ضد مكتب التحقيقات الفيدرالي بتهمة التجسس في انتهاك للقانون الفيدرالي وحقوقهم الدستورية.

وردّت وزارة العدل بأنّها بدأت برنامج المراقبة هذا لأسباب موضوعيّة وليس لأن هؤلاء الأشخاص مسلمون.

وتذرعت الوزارة بقانون يتعلق بأسرار الدولة لتتفادى الإدلاء بتفاصيل عن المسألة، وطلبت من المحاكم رفض الشكوى.

إسرائيل تحبط هجمات إيرانية في أفريقيا

القدس – أفادت القناة "12" الإسرائيلية أن جهاز الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" أحبط سلسلة هجمات في دول أفريقية، خطط لها "فيلق القدس" الإيراني.

وأضافت القناة في تقرير أنّ خمسة أشخاص يحملون جوازات سفر أفريقية، جندهم "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الإيراني، اعتقلوا في تنزانيا وكينيا والسنغال، للاشتباه بتخطيطهم لتنفيذ هجمات ضد إسرائيليين، حيث تم تجنيدهم لشن هجمات على سياح في سفارة تنزانيا وعلى رجال أعمال في السنغال وكينيا، بحسب معلومات استخبارية وردت من دول غربية حول هذه المخططات.

وبحسب التقرير، تم تدريب الخمسة من قبل فيلق القدس في لبنان ثم عادوا إلى أفريقيا تحت غطاء طلاب دين. وتم اعتقال خمسة مشتبه بهم على صلة بالهجمات.

وظل هؤلاء الأفراد يراقبون المواطنين ورجال الأعمال اليهود والإسرائيليين لعدة أشهر لتنفيذ خطة الحرس الثوري الإيراني، لكن تم اعتقالهم من قبل قوات المخابرات المحلية قبل أن يتمكنوا من تنفيذ خطتهم.

وذكرت القناة "12" أن أجهزة المخابرات المحلية تمكنت من اعتقالهم بمساعدة المعلومات التي تلقوها من جواسيس "غربيين". ورفض المسؤولون الإيرانيون التقرير ووصفوه بأنه "لا أساس له"، لكن المسؤولين الإسرائيليين والغانيين والتنزانيين والسنغاليين لم يردوا بعد.

وتأتي هذه الخطة في إطار جهود فيلق القدس الأخيرة للرد على مقتل محسن فخري زاده، إحدى الشخصيات الرئيسية في البرنامج النووي الإيراني، والذي نسب مسؤولون إيرانيون اغتياله إلى الموساد الإسرائيلي.

وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" في فبراير الماضي أنه تم توظيف شبكة من العملاء الإيرانيين في إثيوبيا لمهاجمة دبلوماسيين إماراتيين. ويبدو أن الدافع وراء محاولة تنفيذ هذا الهجوم هو معارضة إيران لتطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل.